«اتجاهات» للدراسات والبحوث يصدر تقريره حول الاقتراحات برغبة

القضايا التعليمية والصحية والاجتماعية نالت الاهتمام الأكبر

- 709 اقتراحات برغبة قدمها 41 نائباً منذ بداية دور الانعقاد الثاني
- الحويلة أولاً بـ 96 تلاه مطيع بـ 86 ثم عسكر بـ 49

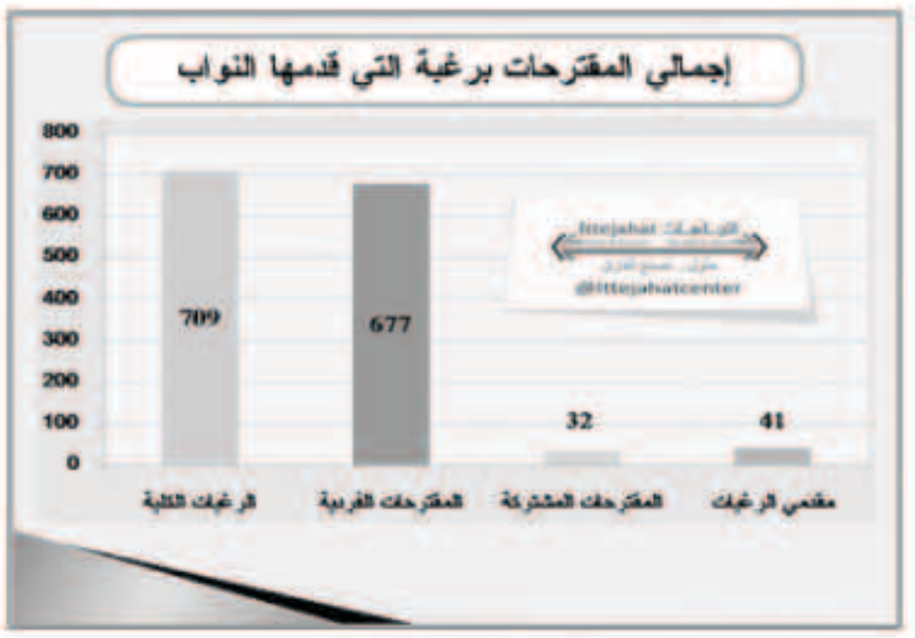

- البنية التحتية والمرافق العامة جاءت في الترتيب الرابع
- القضايا الأمنية والعمالية والوظيفية الترتيب السابع مكرر بواقع «42» رغبة لكل قضية

اصدر مركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد المضاحكة تقريرا عن المقترحات برغبة التي تقدم بها نواب مجلس الأمة خلال دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الرابع عشر، وأوضح «اتجاهات» في تقريره أن (41) نائباً بما فيهم النواب الخمسة المستقيلون قدموا (709) إقتراحاً، وقد صنفت الرغبات بين مقترحات فردية بلغت(677)اقتراحاً، ومقترحات مشتركة (32)اقتراحاً.

وفي التقرير الذي أعده «اتجاهات» لوحظ أن النواب المتصدرين قائمة الاقتراحات هم النائب محمد الحويلة في المركز الأول بتقديمه 96 اقتراحاً، ثم النائب أحمد مطيع العازمي في المرتبة الثانية بتقديمه 86 اقتراحاً، وحل ثالثاً النائب عسكر العنزي بـ 49 اقتراحاً، وحل رابعا النائب عبدالرحمن الجيران بـ 31 اقتراحاً، وفي المركز الخامس جاء النائب يعقوب الصانع بـ 28 اقتراحاً، ثم جاء ثلاثة نواب في نفس الترتيب السادس مكرر وهم (منصور الظفيري، صالح عاشور، سعود الحريجي)، بـ 27 مقترحاً لكل منهم، وفي المركز السابع جاء النائبان (محمد طنا حمود الحمدان)، بتقديم كل منهما 26 مقترحاً.

بينما جاء في نهاية القائمة من حيث النواب الأقل تقديماً للاقتراحات النواب روضان الروضان وفيصل الكندري ويوسف الزلزلة بتقديمهما اقتراحاً واحداً، ثم جاء في المرتبة الثانية راكان النصف وعبد الحميد دشتي وسعدون حماد باقتراحين اثنين، وجاء بعد ذلك في المرتبة الثالثة النائب محمد الهدية بثلاثة اقتراحات، وحل رابعاً النائب المستقيل عبدالكريم الكندري وكامل العوضي باربعة اقتراحات لكل منهما.

وافاد «اتجاهات» ان مقترحات النواب ارتكزت على (10) قضايا رئيسية، وجاءت القضايا التعليمية في مقدمة الاهتمامات، وحازت على النصيب الأكبر من حيث عدد المقترحات بواقع (95) رغبة ابرزها (تزويد المدارس الحكومية بالوسائل التعليمية الحديثة، وتنظيم عملية الدروس الخصوصية، وزيادة اعداد الجامعات والكليات الخاصة، وانشاء معاهد للبنين والبنات في جميع المراحل التعليمية)، يليها في الترتيب الثاني القضايا الصحية بـ(87) مقترحا واهتمت بـ (إنشاء مستشفى خاص للامراض السرطانية، وانشاء مستشفى للاطفال في كل محافظة، وانشاء عيادات طبية في جميع وزارات ومؤسسات الدولة)، وفي الترتيب الثالث القضايا الاجتماعية والتي تشمل ذوي الاحتياجات الخاصة بواقع (82) مقترح ابرزها (فتح إدارة لرعاية مصالح ذوي الاحتياجات الخاصة، والموافقة على اشهار جمعية المتقاعدين الكويتية، ومنح الام الكويتية غير العاملة التي بلغت من العمر 40 سنة فما فوق اعانة شهرية، وتطوير نظام التأمينات والمعاشات، ومنح معاش استثنائي للضباط والأفراد غير المشمولين بقرار المعاشات).

- الأقل تقديماً للاقتراحات هم الروضان وفيصل الكندري والزلزلة والنصف و دشتي وسعدون حماد والهدية والعوضي

وجاءت قضايا البنية التحتية والمرافق العامة حسب تقرير «اتجاهات» في الترتيب الرابع مكرر بحوالي (54) مقترح لكل قضية صنف ابرزهما (نقل محطة مجاري سعد العبد الله خارج المنطقة، وتحويل إشارة تيماء وإشارة مستشفى الجهراء إلى دوار، وإنشاء أكثر من مركزين لإدارة خدمة المواطن، وعمل شبكة انترنت بالمناطق)، ثم جاءت قضايا تخليد الذكرى في الترتيب الخامس بواقع (46) رغبة ابرزها (اطلاق اسماء الشهداء الذين ضحوا بارواحهم اثناء فترة الغزو العراقي على شوارع الكويت، ووضع كلمة من كلمات سمو الأمير السامية على قصر بيان، وتغيير شارع حسن البنا بمنطقة الرميثية إلى شارع الشهيد احمد قباز رد، ووضع عبارة للامير الراحل الشيخ جابر الاحمد على مدخل مجلس الامة)، يليه في الترتيب السادس قضايا المال والاقتصاد بواقع(44) مقترحا ابرزها (التوسع بالمشاريع والاستثمارات الاقتصادية، إنشاء هيئة سوق العمل، انشاء شركة مساهمة متخصصة لخلق الوعي الاستثماري لدى جمهور المستثمرين).

كما احتلت القضايا الإمنية والعمالية والوظيفية الترتيب السابع مكرر بواقع (42) رغبة لكل قضية، جاء ابرزها بـ (اجراء مسح شامل للعاطلين عن العمل، وتزويد ودعم القطاعات الامنية بالاليات والتكنولوجيا المتطورة، والسماح بالجمع بين العمل والدراسة للعاملين بمؤسسات الدولة)، ثم جاء الملف الإسكاني في الترتيب الثامن بواقع (32) مقترحا أهتمت بـ (إيجاد بدائل سكنية لسكان مجمع الصوابر، وتشكيل مجلس للاعمار).

واشتملت أيضا مقترحات النواب على قضايا اخرى منها شؤون مجلس الامة، وتنظيم القضاء، والخدمة المدنية، والمرور، والبيئة، وشؤون الطاقة، ورقابة السوق، والثروة الزراعية والحيوانية، والملف الرياضي، والسياحة، والشأن الثقافي.

مطالباً بعدم التعسف في تطبيقه والحفاظ على خصوصية المواطن

الجيران : إقرار قانون جمع السلاح في دور الانعقاد المقبل مطلب ضروري

شدد النائب عبدالرحمن الجيران على ضرورة الاستعجال بإقرار قانون جمع السلاح بعد الحوادث المروعة التي شهدتها البلاد في الاونة الاخيرة مع ضرورة ان يسن هذا القانون بما يضمن عدم التعسف في تطبيقة والحفاظ على خصوصية المواطن معربا عن أمله في ان يتم اقراره بداية دور الانعقاد المقبل

وقال الجيران في تصريح صحافي «في تقديري ان قانون جمع السلاح بات اليوم أمر ضروري ومستحق لعدة مبررات لعل أولها واولاها ان البلاد التي تعاني اليوم الاضطرابات والانفلاتات الامنية في اغلبها مايكون انتشار السلاح فيها سببا لذلك

عبدالرحمن الجيران

- انتشار الجرائم والحوادث المروعة في امريكا بسبب ضغط مصانع السلاح على صانع القرار

واوضح الجيران ان عدد من هذه البلاد والتي انتشرت بها الاسلحة يصبح من المتعذر فيها لاحقا جمع هذه الاسلحة وبالتالي لاشك نحن بحاجة للحد من انتشار الاسلحة في البلاد وحتى لا يصبح من الصعوبة بمكان جمعها مستقبلا.

وبين الجيران ان مشروع القانون الحكومي والمقترحات النيابية التي تصب لجهة سن قانون لجمع الاسلحة يعد امرا جيدا لكنه بحاجة في عرضة على المجلس وضع الضوابط الفنية الضامنة لعدم التعسف في تطبيقة وحماية خصوصيا المواطن والمقيم

واكد الجيران على انه لايوجد مايبرر حمل السلاح بالكويت فنحن في دولة قانون واستقرار وليست دولة صيد كونه «اي الصيد لا يشغل حيز في حياة الكويتين وبالامكان تقنينه في تحديد مواقع الصيد بمواسم معينة»

وتابع الجيران « ان الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال نجد انتشار بعض الجرائم المروعة فيها بالجامعات والمجمعات والاماكن العامة نتيجة انتشار السلاح فيها وهي لا تستطيع الحد من هذه الظاهر لما يشكله مصانع السلاح من قوى ضاغطة على صانع القرار الامريكي لكننا نحن بالكويت ولله الحمد بمنأى عن ذلك وهناك وعي

أكد ان هناك غبناً وقع على موظفي الوزارة والوزير «عمك أصمخ»

دشتي للمدعج : من يتحكم في وزارة التجارة والصناعة؟!

أعتبر النائب د. عبد الحميد دشتي ان هناك غبنا وظلم اوقع على بعض موظفي إدارات وزارة التجارة ينقل بعضهم الى إدارات أخرى بدون حجج أو اسانيد قانونية تخول ذلك ، ورفض الوزير المدعج مقابلتهم لتبرير وجهة نظره ، والى ماذا استند عند اتخاذ مثل هذا الإجراءات

وقال النائب دشتي في تصريح صحافي ويبدو أن الظلم أصبح ديدن معالي الوزير بإسناده منصب مدير هيئة الصناعة لآخر غير مستحق وأقل المرشحين خبرة بضغط من مزدوج

وتابع : يا معالي الوزير وان كنا لا نخونك ولا نشكك في نزاهتك وإخلاصك لكن بات واضحا يا معالي الوزير أنك تنفذ اجندة أحد المتنفذين وحرامي العصر عبر نقل أشرف موظفي وزارة التجارة الى ادارات اخرى والامتناع عن مقابلتهم والاستماع لتظلماتهم ، واليوم نرى ظلم من نوع جديد واستكمالا لسلسة التجاوزات يظلم المستحق لمنصب مدير عام هيئة الصناعة فهاد المطيري لحساب آخر غير مستحق وبضغط من المزدوج الطاحوس ، وعليه نريد معالي الوزير معرفة من يتحكم في الوزارة هل المتنفذين أم المزدوجين ؟ ومن المتسبب في بطئ إيجاد حلول لمصائب وكوارث هيئة سوق المال

وتابع النائب دشتي : نذكرك معالي الوزير اننا في دولة الكويت، دولة المؤسسات والقانون ، وفي حكومة بن صباح ، وليست حكومة المتنفذين مهما علا شانهم، فهم صغار أمام حقوق المواطنين الدستورية، فالى اين انت ذاهب؟ وما القصد من وراء هذه التجاوزات ؟ وما هي حجتك ؟

عبد الحميد دشتي

وتابع النائب دشتي : ناشدتك سابقا معالي الوزير بوقف اللف والدوران وسوء تنفيذ قانون دعم مواد البناء وتفريغه من مضمونه ، غير أنك تتعمد على مايبدو ترك الامور لاجتهادات الموظفين بعيدا عن مايصبوا اليه المشرعون للقانون تحقيقا للعدالة والمساواة بين كافة المستحقين من المواطنين المقترضين الذين مازالوا يعانون التمييز بسبب سوء التنفيذ ، ناشدتك معالي الوزير من باب التعاون لكن هو عمك اصمخ ولاحياة لمن تنادي ؟

واردف النائب دشتي : تعودنا من باب التعاون تصويب الكثير من الاخطاء ومعالجة المشاكل بالتفاهم المباشر مع الوزراء متى ما كانوا متعاونين ومتجاوبين ، فنحن لا نسعى للصدام ، و لكن أن ننشف حلوقنا ولا حياة لمن تنادي ، و أذن من طين وأخرى من عجين، ما أضطرنا لإيصال رسائلنا عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعبر وسائل الاعلام، وهذا بطبيعة الحال خطوه متقدمة واستباقية قبل استخدام الادوات الدستورية حيث تعودنا التدرج في كل عملنا ، فنحن لا نسعى للتصعيد من اجل التصعيد بذاته واثبات اننا موجود ولكن نسعى لمعالجة خلل وقصور

واختتم النائب دشتي حديثه موجها إياه لوزير التجارة : بعد أن ظلمت كل الوزراة و جاء دور الموظفين والعاملين فيها

وبعد عدم التجاوب مع مناشدات النواب لوضع حد لمعاناة مشرفات التغذية اللواتي أنهى المقاولون عقودهن، دون مراعاة وضعهن وكانهن من كوكب آخر ولسن مواطنات ، فمعالي الوزير يبدو انك تبحث عن الصدام وأعضاء المجلس ، وان كنا لا نحبذ الصدام ، بل نحبذ مصلحة الوطن والمواطن ، لكن وبما انك تصر على الصدام ، فان لدينا من الادوات ما يردع كل تجاوز لكن نتمنى ان لا نراك في دور الانعقاد القادم، وتكون قد اخترت الراحة لتريحنا، اراحك الله.

- لانسعى للصدام لكننا لن نسكت على مانراه من تجاوزات

أكد على ضرورة وجود التعاون الحكومي - النيابي

الخرافي: دورنا لن يقتصر على التشريع وهناك ملاحظات على بعض الوزراء

اكد عضو مجلس الامة النائب عادل الجار الله الخرافي ان دورهم كنواب مجلس امة لن يقتصر على الانجاز وتشريع القوانين فقط بل سيكون للجانب الرقابي دور كبير خاصة بوجود بعض الملاحظات على عدد من الوزراء المقصرين في اداء مهامهم مؤكدا بانه لا مجال للمجاملة على حساب خدمة الوطن والمواطن

واشاد الخرافي بدور زملاءه نواب الامة في اقرار الكثير من القوانين والمشاريع وتقديم الاقتراحات التي تخدم الصالح العام موضحا بان دور الانعقاد القادم سيشهد الكثير من القوانين التي ينتظرها الشعب الكويتي وعلى رأسها البديل الاستراتيجي لسلم الرواتب والذي سيعمل على تحقيق

عادل الخرافي

مبدأ العدل والمساواة بين افراد المجتمع الكويتي ووضع معايير ضوابط الوظائف الاشرافية والقيادية ودراسة شمول المتقاعدين في هذا البرنامج

وقال كما ان هناك قانون استقلال القضاء والذي يعتبر من القوانين المهمة التي قام بدراسته نواب الامة بعد اجتماعات وجلسات عدة مشكورين على هذا الجهد والذي يساعد على فصل الجهات الخاصة بالامور القانونية والقضائية لتتبع الجهاز القضائي

واضاف الخرافي ان من القوانين المهمة التي سيقوم مجلس الامة بمناقشها قانون جمع السلاح وتغليظ العقوبات على من يسعها لإخفائها دون ترخيص مشيرا بانه حان الوقت لتطبيق هذه القوانين التي تسعى لحفظ الامن والأمان للوطن والمواطن مشيدا بدور وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الذي يسعى جاهدا لتطبيق القانون على الجميع دون اي استثناءات.

الغانم يهنئ نظيريه في أفغانستان بالعيد الوطني

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم برقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية افغانستان الإسلامية عبدالرؤوف إبراهيمي، ورئيس مجلس الشيوخ فضل هادي مسلم يار، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.